

كو مازی عیراق  
داد کای بالائی نیکو کھادی



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

تعداد: ١٤٤ / اتحادية / تمييز / ٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٩ برئاسة القاضي السيد محمد المصمودي وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساملي وجعفر ناصر حسين والكرم طه محمد والكرم احمد بلال ومحمد صائب القشطلبي وعهود صالح التميمي ومهاذيل شعبون فس كوركيس وحسين أبو فکمن العسائونين بالقضاء باسم الشعب والصدرت قرارها الاتي :

المعزل - المدعي - / نظام قطران زمان -

المعوز عليه - المدعي عليه - / مدير بلدية الكوت / إضافة لوظيفته وبجانبه الموظف الطوقلي محمد جاسم محمد .

الادعاء

ادعى المدعي (المعوز) أمام محكمة بداة الكوت انه كان عسكري في الجيش السابق وخصصت له قطعة الأرض المرقمة (١٢٨٠/٢) م ٤٤ المساحة حسب قرار مجلس قيادة الثورة (المعدل) المرقم (٣٧٨٦) في ١٩٨٠/٦/٤ واتاب محافظة واسط البلديات/الإسلاك المرقم (٣٧٨٦) في ١٩٨٠/٢/٨ وانه قد هرب من الجيش وعند مراجعته مديرية بلدية الكوت طلبوا منه تأكيد استمرار خدمته وام يستلج الحصول على التأييد كونه ضابط من الجيش وعند مراجعته للمرة الثانية التي مديرية بلدية الكوت وجد ان القطعة (١٢٨٠/٢) م ٤٤ المساحة سجلت باسم مواطن آخر . أقام المدعي دعواه بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٠ طلباً بتعيينه بقطعة أرض اخرى . وباتاريخ ٢٠١٢/٢/٨ قررت المحكمة إحالة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري . وبعد ورود الاضماره التي محكمة القضاء الإداري ونتيجة المرافعة العضورية الغنية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/٩/٣ وبعد الاضماره (٢٢٢٢/ق/٢٠١٢) الحكم ببرد دعوى المدعي شكلاً . ضمن المعيز (المدعي) بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٩/٩ طلباً بتفضيه لتأجيل العينة فيها .

القرارات

لدى الشفيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا ، وجد بأن الطعن تمييزي مقم ضمن المادة القانونية قرر قبوله شكلاً ، وادى حطاً النظر على القرار المعوز وجد بأنه غير

كوٲماری عیراق  
داد کای بالای فیتھیحادی



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٤٥/اتحادية/تیمیز/٢٠١٢

صحيح ومخالف للقانون إذ تبين لهذه المحكمة بأن محكمة القضاء الإداري قررت الدعوى شكلاً بداعي ان المدعي لم يتقدم من القرار الإداري المطعون فيه لدى الجهة التي أصدرته كما تظني بذلك الفقرة (د) من المادة (١٦٦أ) من المادة (٢) من قانون مجلس شورى الدولة العراقم (٦٥) لسنة ١٩٦٩ المعدل ، وفات على المحكمة ان الدعوى أقيمت أصلاً لدى محكمة بدامه التوث حيث ان الدعوى البدائية لاشرط تقديم التظلم من القرار المطعون فيه فكان عليها والمحال هذه ان تزجل الدعوى لفترة مناسبة وتتيح للمدعي التظلم من القرار المنوه عنه أخلاه ثم تظني بنظر الدعوى – حسب الأصول – وهذا ما سار عليه المحم في محكمة القضاء الإداري ، وحيث ان محكمة القضاء الإداري لم تظلم بوجهة النظر القانونية أخلاه فينك يكون حكمها غير صحيح ومخالفًا للقانون قرر نقضه من هذه الجهة وإعادة اضبارا الدعوى الي محكمتها لاتباع ما تقدم على ان يبقى رسم التميزز تابعاً للتبهيبة وحسب القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/١١/١٩ .

 الرئيس صفحت المحمود	 العضو أفروق محمد السامي	 العضو عطر ناصر حسين
 العضو أكرم طه محمد	 العضو أكرم احمد بابان	 العضو محمد صائب الفلبيدي
 العضو عبود صالح التميمي	 العضو ميهناويل شمشون قس كورئيس	 العضو حسين أبو الكمن